



# بنك الدوحة: قطر تجاوزت تحديات الحصار

الدبلوماسية في العالم - صادرات وثورة

بمثابة دليل على قوتها الأساسية. ورداً على الحصار الاقتصادي، فقد خرجت قطر من هذا الحصار أكثر قوة وأدخلت العديد من الإصلاحات لبناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات.

وقال إن هذه الإصلاحات تشمل قانون الإقامة الدائمة، وإعفاء مواطنى 80 جنسية من تأشيرة الدخول إلى قطر، وتعزيز الأمن الغذائي. كما تعتمد قطر رفع إنتاجها من الغاز بنسبة 30٪ إلى 100 مليون طن سنويًا في غضون خمس إلى سبع سنوات بعد رفع الوقف الاحتياطي لتطوير حقول الغاز في وقت سابق من عام 2017. وقال الدكتور ر. سيتارامان إن صندوق النقد الدولي خفض من توقعاته بشأن نمو اقتصاد المملكة المتحدة إلى 1.4٪ في عام 2018 ورفعها إلى 1.5٪ في عام 2019 منوهاً بأن الصندوق توقع بأن يبلغ عجز الحساب الجاري للمملكة 3.8٪ في عام 2018 و3.4٪ في عام 2019.

وبين أن حجم التبادل التجاري الثاني بين قطر والمملكة المتحدة بلغ 5 مليارات جنيه إسترليني. كما تعمل في قطر أكثر من 79 شركة بريطانية في مجال النفط والغاز والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وتتابع بإمكان المملكة المتحدة أن تكون شريكاً لقطر في العمل الجاري على مشاريع استضافة بطولة كأس العالم عام 2022 لا سيما في مجال ملاعب كرة القدم والأمن السيبراني. إذ يتيح النموذج المرن لدولة قطر فرصاً كبيرة لإقامة وتعزيز العلاقات الثنائية.



جانب من فعاليات منتدى الأعمال القطري البريطاني

مخصصات قيمتها 42 مليار ريال قطري أي ما يمثل 11.2٪ من إجمالي الإنفاق في عام 2018، فقد أظهرت الحكومة في هذا الجانب التزاماً قوياً لدعم قطاعها المصرفي للنفقات. وسيرتفع الإنفاق بشكل كبير على قطاع وشركات القطاع العام الرئيسية ولقد كما توقع وصول إجمالي قيمة التعليم بقيمة 19 مليار ريال قطري أي لنفقات قدره 22.7 مليار ريال قطري أي ما يمثل 11.2٪ من إجمالي الإنفاق في عام 2018، مما يمثل 21٪ من القيمة الإجمالية للنفقات. وسترتفع الإنفاق بشكل كبير على قطاع التعليم بقيمة 19 مليار ريال قطري أي لنفقات قدره 22.7 مليار ريال قطري أي ما يمثل 11.2٪ من إجمالي الإنفاق في عام 2018، مما يمثل 21٪ من القيمة الإجمالية للنفقات. وسيرتفع الإنفاق بشكل كبير على قطاع التعليم بقيمة 19 مليار ريال قطري أي لنفقات قدره 22.7 مليار ريال قطري أي ما يمثل 11.2٪ من إجمالي الإنفاق في عام 2018، مما يمثل 21٪ من القيمة الإجمالية للنفقات.

الدوحة - الراية: قال الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، إن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6٪ في عام 2018 و2.7٪ في عام 2019. ونوه بأن تقرير صندوق النقد الدولي، يرى أن النظام المصرفى القطري لا يحتاج إلى مزيد من الدعم من مصرف قطر المركزي أو صندوق الثروة السيادية، حيث تمت تنفيذ كافة التزامات المقرضين غير المقيمين، مشيراً إلى أن وكالة موديز الدولية، نوحت بقيام قطر بضخ نحو 38.5 مليار دولار أمريكي مناحتياطاتها البالغة 340 مليار دولار في الاقتصاد من أجل تخفيف أثر الحصار الجائر المفروض عليها.

وقال خلال منتدى الأعمال القطري البريطاني الذي عُقد أمس في فندق فور سيزونز الدوحة إن قطر قامت باتخاذ ترتيبات بديلة للإمدادات، حيث تم استخدام الميناء العماني في إمدادات الشحن، كما افتتحت ميناء الدوحة.

أضاف أن موازنة قطر لعام 2018 تعتمد 45 دولاراً لبرميل النفط، مشيراً إلى أن التوقعات بأن تصل إيرادات دولة قطر خلال عام 2018 إلى 175.1 مليار ريال، لتسجل بذلك ارتفاعاً قيمته 2.9٪، مقارنة بالإيرادات المسجلة في عام 2017 ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة العائدات غير النفطية. وأشار إلى أن قيمة النفقات المتوقعة خلال عام 2018 تقدر بمبلغ 203.2